

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الانتقادات الموجهة لمقالة المحقق البروجردي المجلة

و بعدما أسلبنا ببيانات المحقق البروجردي إسهاباً و استخرجنا طرائف تفكيره و ظرائف تحقيقه - و الذي قد رافقه المحقق الخميني أيضاً-[1] و لكن قد حان الأوان كي نُعلّق عليها بتعليقات أنيقة:

1. لقد التجأ المحقق البروجردي إلى داعوية الملوك القلبية بلا داعوية للأمر البحث - وفق المشهور- معتقداً بأنّ لا يستفز المكلف نحو الامتثال بل أمر المولى سبّل صغرى «موضوع الطاعة» الخارجية فحسب، بينما نناقشه بأنّ الملوك القلبية رغم تواجدها في جوف القلب و لكنّا نتحدث حول واقعة عرفية في مسألة «الانبعاث» و قد سجّلنا مسبقاً بأنّ أسلوب تقني الشارع يُضاهي أسلوب تقني العقلاء بالضبط، و لهذا قد شاهدناهم ينبعثون ببركة نفس «الأمر» بالتحديد حيث يعتبرونه هو الداعي و المهيّج لا الملوك القلبية، نظير قاعدة «تکلیف الکفار بالفروع»[2] فإنّ الأمر الشرعي هو باعثهم لا الاعتقادات و الملوك القلبية، فرغّم أنّ الكفر يُعدّ حاجباً عن الصحة إلا أنّهم مدّعوون و مخاطبون من قبل المولى أيضاً و بضرس قاطع - كما قد استوفينا في محله -.

2. و الانتقاد التالي هو أنّ المحقق البروجردي قد خلط ما بين الدّاعي التّابعة من المكلف - و هي الملوك الخمس- فتعدّ تكوينيّة تماماً و بين الدّاعي النّاتجة عن المولى - و هي الأوامر- فتعدّ شرعيّة تماماً، بينما قد حّقّت هنا مقالة المشهور بأنّ الأمر الشرعي هو الذي يُرسله نحو الامتثال - سیان التعبدیات و التّوصلیات - و يتسبّب بفعالية التّکلیف أو تحقّق اقتضائه - على الأقلّ- لا الملوك القلبية بمفردها لأنّها تُخْصّ أحوال المكلف و معتقداته الباطنية فحسب بلا إبعاث أساساً.[3]

3. و النّکتة التّالیة هي أنّ السّید قد رکز على حلّ «استحالة دعوة الشّیء إلى نفسه» لا استحالة التّصوّر أو الفعلية أو الامتثال فيبدو أنها مُجابة لديه و بكلّ وضوح، و لكن حينما أكدّ ضمن مقدمته الأولى على أنّ محرك العبد يَمثّل في الملوك الباطنية - فحسب- بنحو لا ينبعث المرء بمجرد إصدار أمر بحث، وبالتالي لم تُعد حاجة إلى إطباب الحوار إذ ببركة هذه المقالة قد انهارت استحالة «دعوة الشّیء إلى نفسه» لأنّه قد عَلّق الدّاعي على الملوك الخمس دون الأمر، فنظرًا لذلك لا يتواجد أمر يدعو إلى نفسه أساساً.

4. التعليقة الأخيرة أنه قد فَکَكَ ما بين «المأمور به» و بين «المدعو إليه» وفقاً للوالد المحقق الأستاذ أيضاً حيث يعتقدان بأنّ المأمور به هو المطلوب الخارجي النّهائي - حتى مع القصد- و أنّ المدعو إليه هو المتعلق الصّلاتي البحث ثبوتاً، فالقصد يُعدّ قيد المأمور به بوجوده الخارجي لا قيد المدعو إليه ثبوتاً - كي تتوّرط في الدّور- ثمّ بهذا التّمييز قد عالّجا استحالة «دعوة الأمر إلى نفسه» أيضاً إذ الأمر سيدعو إلى المدعو إليه - الصّلاتة البحثة- فحسب بينما المأمور به الخارجي يَحتضن كافة الأجزاء - كالقصد- أيضاً، و لكنّا نُخاصِّمه بأنّ هذا التّفريق يُضاد طريقة تقني العقلاء تماماً و ديننة الأصوليين أيضاً إذ لا يُعقل أن ننسب لشيء أنه يُعدّ مأموراً به و ليس مدعواً إليه - كما زعمه العلّمان- بل النّهج الوجيه هو الرّأي الشّهير بأنّ متعلق الأمر هو نفس المأمور به و المدعو إليه أيضاً.

أجل لو افترضنا أنَّ الخارج هو نفس المأمور به لاستطاعَ السَّيِّد أنْ يُفْكِكَ ما بين المأمور به الخارجي و المدعوِّ إليه الذهنيّ، بينما الحقُّ الحقيقَ أنَّ الخارج يُعدُّ ظرف سقوط المأمور به فحسب لا ظرف ثبوته، فالعمل الخارجي يُعدُّ مصداقاً للأمر الكلي الذهنيّ - و ليس أكثر..

و بالتالي يَبْدُو أنَّ السَّيِّد - في الحقيقة - قد استَسْلَمَ لهذه الاستحالة فلَجأَ إلى تغيير العُنوانَينَ، ولكنَّه بهذا الأسلوب لم يَنْجُح في الإجابة.

[1] و مجمل القول فيه: أنَّ الأوامر المتعلقة بالمركبات و المقيدات إنما تتعلق بهما بما أنَّهما موضوعات وحدانية و لو اعتباراً، و لها أمر واحد لا ينحلُّ إلى أوامر متعددة، و لا فرق بينهما و بين البساط في ناحية الأمر، فهو بعث وحداني تعلق بالبساط أو المركب و المقيد، فالمطابق للبرهان و الوجдан هو: أنَّ البعث في هذه الأقسام الثلاثة على وزان واحد، لا ينحلُّ الأمر إلى أوامر، و لا الإرادة إلى إرادات و إن كانت تفترق في انحلال الموضوع في الأوَّلين دون الثالث، و لكنَّ دعوة الأمر إلى إيجاد القيود و الأجزاء بعين الدعوة إلى إيجاد المركب و المقيد، و إيجاد القيد أو الجزء امثالاً للأمر المتعلق بالمقيد و المركب، لا امثال لأمرهما الضمني أو الانفعالي، كما اشتهر بين القوم؛ لأنَّ العقل حاكم على أنَّ كيفية امثال الأمر المتعلق بالمركب و المقيد، إنما هو بإثبات بالأجزاء و إيجاد القيود، فحينئذ فالجزء أو القيد ليس غير مدعوٍ إليهما رأساً، و لا مدعوٍ إليهما بدعوة خاصة منحلة، بل مدعوٍ إليهما بعين دعوته إلى المركب أو المقيد؛ إذ الأمر واحد و المتعلق فارد.

إذا عرفت ذلك، تقرَّ على حلِّ العويسَة؛ إذ المأمور به و إن كان هو المقيد بقصد الأمر - و هو قد تعلق بنعوت التقييد - إلا أنَّ نفس الصلاة المتأيَّ بها تكون مدعوة بنفس دعوة الأمر المتعلق بالمقيد، لا بأمرها الخاص، و هذا يكفي في مقام الإطاعة. و بعبارة أخرى: أنَّ المكَافِ إذا أدرك أنَّ الأمر متعلق بالمقيد بقصد الأمر، و رأى أنَّ إثبات الصلاة - أعني ذات المقيد بالأمر المتعلق بالمركب - محصلٌ لتمام قيود الواجب فلا محالَة يأتِ بها كذلك، و يُعدُّ ممثلاً لدى العقلاه. (تهذيب الأصول ج 1 ص 217-218).

[2] و قد أفرَد الأستاذ المبَجَّل كتاباً مستقلاً لمختلف أبعاد هذه القاعدة الرائدة حيث قد برهنَ هناك على فعلية تكاليفهم ببعضِ من الآيات النَّيَّرات، و سأشير إلى بعض بيَاناته: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ». إنَّ الآية تُبَيَّنا عن قضية حقيقة ولها سُنْسُنٌ الْجَلَلُ وَ الْمَرْأَةُ، وَ الْكَافِرُ وَ الْمُسْلِمُ، وَ الدَّانِيُّ وَ النَّائِيُّ... فالوجوب قد أصبحَ فعلياً تجاه الكافر نظراً لتوفر الشروط العامة، إلا أنَّ الكفر يُعدُّ مانعاً عن صحة العبادة، ولها يُعدُّ الإسلام و الإيمان مقدِّمتَين لصحة الواجب لا لأصل وجوب التكليف كما تخيله الشافعِي ثم استنتاج منه - أنَّهما قيد الوجوب - عدم تكليف الكافر بالفروع - حيث قد نقل الشيخ الطوسي - الخلاف، المجلد: ٢، الصفحة: ٢٤٥ «أنه قد قال الشافعِي: الإسلام من شرط وجوبه»- بينما الصِّرَاطُ القويم هو أنَّ الوجوب فعليٌّ دوماً و صحة الواجب مشروطة بتألِيَّة نداء الإسلام بل الإيمان أيضاً - حيث إنَّ الكافر يُعدُّ عاقلاً و بالغاً و قادرًا، فقد حاز الكافر مرتبة فعلية التكليف فأصبح الوجوب فعلياً و الواجبُ مشروطاً على تحقق الإسلام بل الإيمان أيضًا -».

[3] بينما المحقق البروجردي قد بنى معيارَه الأصيل لتحقيق المقربية هي الملَكات الخمس دون الأمر، فصرَّح قائلاً: «فإنَّ الملاك في المقربية على ما عرفت هو استناد الفعل إلى الملَكات و الدواعي القلبية التي أشرنا إليها في المقدمة الأولى، و المفروض فيما نحن فيه إثبات الأجزاء بإرادة متولدة من إرادة موافقة المولى المتولدة من أحد الدواعي القلبية التي أشرنا إليها، فتدبر..».